



تحديات جديدة فرضها فيروس (كوفيد 19)

- وفقاً لمنظمة العمل الدولية، ستراجع ساعات العمل في العالم ككل بنسبة 10,7 بالمائة في الربع الثاني من عام 2020 (وهو ما يعادل 305 مليون عامل يعملون بدوام كامل)، مقارنة بالربع الرابع عام 2019، نتيجة لعمليات الإغلاق حول العالم.
- بعد أسابيع من الإغلاق، بدأت العديد من الدول حول العالم مؤخراً، ومن بينها المملكة، فتح اقتصاداتها، وكانت قطاعات مثل تجارة الجملة والتجزئة، والتشييد، والصناعة، من أوائل القطاعات التي أعيد فتحها الشهر الماضي.
- لكن، رغم التخفيف التدريجي للإغلاق، فمن غير المتوقع أن تصل بعض القطاعات إلى طاقتها القصوى في المدى القريب، خاصة القطاعات الأكثر تضرراً، كقطاعات السفر، والفنادق والمطاعم، والسياحة والترفيه.
- لذلك، نتوقع أن تكون القطاعات المذكورة أعلاه هي الأكثر عرضة لمغادرة الأجانب لها. وعموماً، نتوقع مغادرة نحو 1,2 مليون عامل أجنبي سوق العمل المحلي خلال العام، واعتمدت تقديراتنا على بيانات التأمين الصحي التي تشير إلى مغادرة نحو 300 ألف شخص من بداية العام وحتى تاريخه.
- في نفس الوقت، رغم أننا ربما نشهد بعض التحرك في معدل البطالة وسط السعوديين خلال العام، إلا أننا نتوقع أن يبقى المعدل دون تغيير، عند حوالي 12 بالمائة، بنهاية عام 2020.
- وبطريقة أكثر تحديداً، نعتقد أن نظام "ساند"، الذي يتيح استبقاء المواطنين السعوديين في الوظائف التي يعملون بها في القطاع الخاص، إضافة إلى بعض القدر من إحلال العمالة السعودية محل العمالة الأجنبية، سيساعدان على استقرار مستويات التوظيف.

معدل البطالة بين السعوديين (نسبة مئوية)

2019	2018	2017	
4,9	6,6	7,5	الذكور
30,8	32,5	31	الإناث
30,1	36,6	42,7	الشباب (20-24 سنة)
12	12,7	12,8	الإجمالي

معدل مشاركة القوى العامل بين السعوديين (نسبة مئوية)

2019	2018	2017	
66,6	63	63,4	الذكور
26	20,2	19,4	الإناث
32,5	29,8	25,7	الشباب (20-24 سنة)
46,7	42	41,9	الإجمالي

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

راجا أسد خان
رئيس إدارة الأبحاث
rkhan@jadwa.com

د. نوف ناصر الشريف
اقتصادي أول
nalsharif@jadwa.com

الإدارة العامة:

الهاتف +966 11 279-1111

الفاكس +966 11 279-1571

صندوق البريد 60677، الرياض 11555

المملكة العربية السعودية

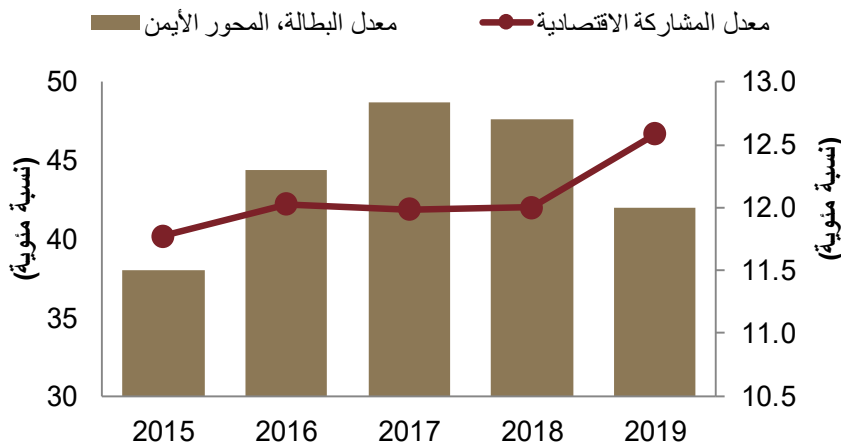
www.jadwa.com

جدوى للاستثمار شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية لأداء أعمال الأوراق المالية بموجب ترخيص رقم 37/6034.

للإطلاع على أبحاثنا لشركة جدوى للاستثمار، وللتسجيل للحصول على الإصدارات المستقبلية يمكنكم الدخول إلى موقع الشركة:

<http://www.jadwa.com>

الشكل 1: معدلات البطالة بين السعوديين ومعدل المشاركة





سوق العمل عام 2020، مع تفشي فيروس كوفيد-19

وفقاً لمنظمة العمل الدولية، ستراجع ساعات العمل في العالم ككل بنسبة 10,7 بالمائة في الربع الثاني من عام 2020، مقارنة بالربع الرابع للعام 2019، وهو ما يعادل 305 مليون عامل يعملون بدوام كامل، وذلك نتيجة لعمليات الإغلاق التي نفذتها مختلف دول العالم منذ بداية الربع الثاني. لكن، في ظل الغموض الذي يتعلق بطول مدة الإغلاق، والطلب من كثير من العاملين بالبقاء في منازلهم، فإن العدد النهائي لعدد الوظائف التي سيخسرها سوق العمل سيعتمد على تطور تفشي كورونا، والتدابير المتخذة لتخفيف آثار هذه الجائحة. مع ذلك، فعلى الرغم من التجهيزات الفنية لتسهيل العمل من على البعد، إلا أن هناك الكثير من الوظائف، خاصة في القطاعات التي تعتمد على كثافة العمالة، لا يمكن إنجازها من على البعد، أو في بيئة فيها تباعد اجتماعي. نتيجة لذلك، فإن إنتاج تلك القطاعات سيكون هو الأكثر تأثراً بإجراءات الإغلاق.

حالياً، كذلك يتبنى متخذو القرارات تدابير غير مسبوقه لتخفيف التأثير على الشركات والوظائف ومعظم الفئات الضعيفة في المجتمع من إغلاق أماكن العمل. والحال كذلك، تضع منظمة العمل الدولية سياسة إطارية تتكون من أربعة ركائز رئيسية لمحاربة فيروس (كوفيد 19) وهي: (1) تحفيز الاقتصاد والتوظيف، (2) دعم المنشآت والوظائف والدخل، (3) حماية العاملين في مواقع العمل، (4) الاعتماد على الحوار الاجتماعي لإيجاد الحلول وغيرها من الإجراءات. يتضمن جدول 1 تلخيصاً للسياسات التي تبنتها المملكة جنباً إلى جنب مع تلك الركائز الأربعة.

تتوقع منظمة العمل الدولية تراجعاً كبيراً في ساعات العمل في العمل ككل منذ بداية الربع الثاني...

...متأثرة بعمليات الإغلاق التي نفذتها مختلف دول العالم.

كذلك، يتبنى متخذو القرارات تدابير غير مسبوقه لتخفيف التأثير على الشركات والوظائف.

جدول 1: ركائز منظمة العمل الدولية والإجراءات التي اتخذتها المملكة لدعم سوق العمل

الركائز	الإجراءات التي اتخذتها المملكة
1	تحفيز الاقتصاد والتوظيف
2	دعم المنشآت والوظائف والدخول
3	حماية العمالة في مواقع العمل
4	الاعتماد على الحوارات الاجتماعية لبحث الحلول وغيرها من الإجراءات

حزمة تحفيزية بمبلغ 120 مليار ريال للقطاع الخاص: إعفاء وتأجيل بعض الضرائب والرسوم إعادة توجيه 5% من ميزانية 2020 للقطاعات الأكثر حاجة مثل الصحة

الحماية الاجتماعية:

أنشأت وزارة الموارد البشرية "الصندوق المجتمعي" برأسمال 500 مليون ريال لدعم الفئات الاجتماعية الأكثر تضرراً بالجائحة بالتعاون مع جهات القطاع غير الربحي مبادرات خاصة تسمح بتأجيل مستحقات الإيجار للقطاع الخاص

حماية التوظيف:

نظام "ساند" الذي يتحمل 60% من رواتب موظفي القطاع الخاص لثلاثة أشهر بإجمالي يصل إلى 9 مليار ريال مساندة الأعمال ودعم استمراريتها: قدمت "ساما" حزمة تحفيزية بمبلغ 50 مليار ريال لدعم الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمحافظة على التوظيف. خصص صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) مبلغ 5 مليار ريال لدعم توظيف السعوديين وحماية أجور من تم توظيفهم في القطاع الخاص منذ يوليو 2019

السلامة المهنية والصحة:

طلبت الجهات المعنية بتقليص عدد الموظفين في أماكن العمل إلى الحد الأدنى، مع اتباع الإجراءات الاحترازية أصدرت وزارة الموارد البشرية دليلاً للعمل عن بعد في القطاع الخاص، يتضمن الحقوق والواجبات قامت وزارة التعليم بإغلاق المنشآت التعليمية وتفعيل التعليم عن بعد

الحصول على إجازات مدفوعة الأجر:

وجهت وزارة الصحة جميع القادمين إلى المملكة من الخارج منذ يوم 13 مارس 2020 بالالتزام بالعزل الصحي والتقدم بطلب إجازات مرضية وجهت وزارة الصحة بمنح إجازة مرضية مدة أسبوعين للأشخاص الأكثر عرضة للمرض من أصحاب الأمراض المزمنة والسيدات الحوامل

الحصول على الرعاية الطبية:

أعلنت وزارة الصحة رعاية صحية مجانية لجميع مرضى كورونا المستجد في المملكة، لجميع المواطنين والمقيمين ومخالفي الإقامة

عقدت الغرف التجارية لقاءات مع قيادات القطاع الخاص وتقدمت بعدد من الحلول لدعم استمرارية الأعمال فرضت المملكة حظر تجول كلي لمدة 24 ساعة لفترات معينة

وقع مركز الملك سلمان للإغاثة اتفاقية مع منظمة الصحة العالمية لدعمها في مكافحة فيروس كورونا المستجد بتقديم دعم مالي قدره 10 ملايين دولار أمريكي للمنظمة لمكافحة الفيروس عقدت اللجنة الوطنية للجان العمالية حملات توعية تدعو إلى الالتزام بكافة التعليمات والإجراءات الاحترازية من قبل العاملين المحليين والأجانب



سوق العمل السعودي:

منذ منتصف مارس 2020، وعلى غرار الكثير من الدول حول العالم، شجعت الكثير من مواقع العمل في المملكة موظفيها للعمل من المنزل بقدر الإمكان. وبعد ذلك بأسابيع قليلة، طُلب من جميع العاملين في القطاعين العام والخاص الامتناع عن التنقل إلى أماكن العمل، كجزء من الجهود الرامية لمكافحة تفشي الفيروس من خلال التباعد الاجتماعي (شكل 2).

تماشياً مع ذلك، نتوقع أن يكون بين 35 إلى 65 بالمائة من إجمالي العمالة في المملكة بقوا يعملون من المنازل خلال مختلف درجات الإغلاق في الربع الثاني من عام 2020. ولمواجهة ذلك الوضع غير المسبوق والذي يصعب التنبؤ به، اضطرت الشركات للقيام بـ (أو أنها ستقوم بذلك في المدى القريب):

- (1) خفض الأجور بصورة مؤقتة
- (2) إنهاء بعض عقود العمل، وخاصة للعمالة الأجنبية
- (3) تسجيل العمالة السعودية في نظام "ساند" (نص مظلل 1)

نص مظلل 1: نظام "ساند"

"ساند" هو نظام لدعم التوظيف تم إطلاقه في 2014. وقد صدر مرسوم ملكي في أبريل 2020، يقضي بتحمل 60 بالمائة من أجور معظم العاملين السعوديين في القطاع الخاص لمدة ثلاثة شهور. واضعين في الاعتبار أن هناك ثلاثة قطاعات (الاتصالات، وتجزئة الأغذية، والمؤسسات المالية) مستثناة من برنامج الدعم (شكل 3)، على أساس أن تأثيرها بالإغلاق ضعيف، ففي تقديرنا أن هذا البرنامج بإمكانه تغطية ما يقارب 75 بالمائة من العمالة السعودية في القطاع الخاص للفترة الزمنية المحددة.

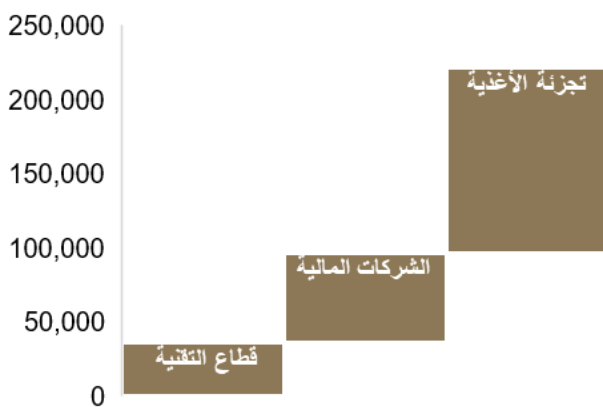
تشير أحدث البيانات من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، إلى أن عدد المستفيدين من نظام "ساند" بلغ 450 ألف شخصاً بحلول مايو (الشهر الثاني لعملية الدعم)، يعملون في أكثر من 90 ألف شركة. حتى الآن تم صرف نحو 2,4 مليار ريال ضمن ذلك المشروع، وهي تمثل حوالي 37 بالمائة من الميزانية المخصصة للنظام. لذلك، نعتقد أن هناك مجال واسع لتمديد نظام "ساند" لفترة تزيد عن ثلاثة شهور، في حال تطلب الأمر ذلك. على

نتوقع أن يكون بين 35 إلى 65 بالمائة من إجمالي العمالة في المملكة بقوا يعملون من المنازل خلال مختلف درجات الإغلاق في الربع الثاني من عام 2020.

نعتقد أن برنامج "ساند" بإمكانه تغطية ما يقارب 75 بالمائة من العمالة السعودية في القطاع الخاص...

...وهناك مجال أوسع لتمديد النظام لفترة زمنية أطول.

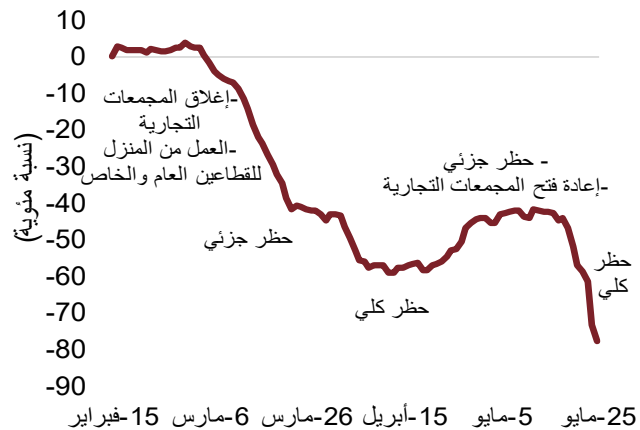
الشكل 3: عدد العاملين في القطاعات المستثناة من نظام "ساند"*



* مسح الهيئة العامة للإحصاء الخاص بالقوى العاملة، وتقديرات شركة جدوى.

الشكل 2: الزيارات إلى مواقع العمل في المملكة*

(التغير كنسبة مئوية مقارنة بشهر يناير)



* البيانات مستقاة من تقرير جوجل الخاص بحركة المجتمع أثناء جائحة كوفيد-19، والذي يتابع التحركات على أساس جغرافي في 131 دولة.

** الحظر الجزئي = 11-15 ساعة/يومياً

الحظر الكلي = 24 ساعة/يومياً

*** المتوسط المتحرك لـ 6 أيام.



سبيل المثال، هناك نظام دعم مماثل تم تمديده في المملكة المتحدة لأربعة شهور إضافية، إلى أكتوبر 2020، حتى مع فتح الاقتصاد بصورة تدريجية.

رغم الأوضاع غير الطبيعية التي واجهها سوق العمل في الربع الثاني خلال عملية الإغلاق، نعتقد أن نظام "ساند" وغيره من المبادرات التي أطلقها صندوق تنمية الموارد البشرية ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، قد ساعدت على تقليل فقدان الوظائف في سوق العمل (نص مظلل 2).

نعتقد أن نظام "ساند" وغيره من المبادرات قد ساعدت على تقليل فقدان الوظائف في سوق العمل.

نص مظلل 2: زيادة الطلب خلال فترة الإغلاق

بينما تكافح العديد من القطاعات للمحافظة على موظفيها خلال عملية الإغلاق، تواجه بعض القطاعات زيادة في الطلب على العمالة، كقطاع بيع الأغذية بالتجزئة، والتكنولوجيا، وبيع التجزئة عبر الإنترنت. في المملكة، تواجه الشركات التي تعمل في قطاع التوصيل إلى المنازل نمطاً مشابهاً، حيث تشجع الحكومة السكان على استخدام نظام التوصيل لتحقيق التباعد الاجتماعي والمحافظة على السلامة. مثال ذلك، مبادرة "أجير" التي أطلقتها وزارة الموارد البشرية، والتي تتيح للأجانب الانتقال بين شركات القطاع الخاص لتلبية ارتفاع الطلب خلال فترة الإغلاق، الأمر الذي يُعتقد أنه سيساعد على تخفيف الضغوط التشغيلية على الشركات التي تأثرت سلباً بعملية الإغلاق.

مبادرة "أجير" تتيح للعمالة الأجنبية الانتقال بين شركات القطاع الخاص. لتلبية ارتفاع الطلب خلال فترة الإغلاق.

القطاعات الأكثر تضرراً

كما جاء في تقاريرنا السابقة، [الموجز البياني للاقتصاد السعودي- مايو 2020](#) و [تطورات أسواق النفط](#)، نعتقد أن القطاعات التي ستتحمل العبء الأكبر للانكماش الناتج من عمليات الإغلاق بسبب الجائحة هي النقل، وتجارة الجملة والتجزئة، والفنادق والمطاعم، والصناعة غير النفطية، إضافة إلى الترفيه والترويج. في نفس الوقت، هناك قطاعات أخرى ستبقى تواجه أوضاعاً متغيرة (كالتعليم، والصحة، والإدارة العامة، والمرافق، والزراعة)، ولكن بمخاطر أقل من حيث المصاعب (جدول 2). نلاحظ أن القطاعات ذات التعرض الكبير للجائحة وظفت 32 بالمائة من إجمالي السعوديين في القطاع الخاص بنهاية عام 2019، بينما وظفت القطاعات ذات التعرض الأقل للجائحة 19 بالمائة. مع ذلك، وكما أشرنا سابقاً، فإن دعم العمالة السعودية في القطاع الخاص بموجب نظام "ساند"، سيؤدي إلى تقليل مستويات التسريح من الخدمة بصفة عامة.

نعتقد أن القطاعات التي ستتحمل العبء الأكبر للانكماش الناتج من عمليات الإغلاق هي: النقل، وتجارة الجملة والتجزئة، والفنادق والمطاعم، والصناعة غير النفطية، إضافة إلى الترفيه والترويج.

جدول 2: القطاعات الخاصة الأكثر تعرضاً للتأثير السلبي لفيروس كوفيد-19 (العدد في الربع الرابع لعام 2019)

القطاع الاقتصادي	تأثير الجائحة على مخرجات القطاع	مستوى التوظيف	العاملون السعوديون	العاملون الأجانب	نسبة السعوديين من الإجمالي %
تجارة الجملة والتجزئة	مرتفع	1,937,468	430,889	1,506,579	22.2
الفنون والترفيه	مرتفع	24,143	6,598	17,545	27.3
أنشطة الضيافة والخدمات الغذائية		403,651	77,060	326,591	19.1
النقل		241,397	57,805	183,592	23.9
الصناعات التحويلية		824,736	195,893	628,843	23.8
الأنشطة العقارية		35,611	10,659	24,952	29.9
التعدين		184,529	115,250	69,279	62.5
البناء والتشييد		2,252,257	286,488	1,965,769	12.7
الزراعة		85,240	14,893	70,347	17.5
إمدادات الكهرباء والغاز		91,048	42,660	48,388	46.9
المعلومات والاتصالات	منخفض	72,082	36,689	35,393	50.9
الأنشطة المالية والتأمين	منخفض	74,291	61,782	12,509	83.2
الصحة والخدمة الاجتماعية	منخفض	352,279	169,483	182,796	48.1
التعليم	منخفض	153,554	86,817	66,737	56.5



العمالة الأجنبية

خلال الفترة بين 22 أبريل و3 يونيو 2020، بلغ إجمالي عدد الطلبات المقدمة إلى وزارة الداخلية السعودية، ضمن مبادرة "عودة" (والتي تستهدف تسهيل مغادرة العمال الأجانب إلى أوطانهم)، نحو 178 ألف طلب. علاوة على ذلك، وفقاً لتقديراتنا، بناءً على تغطية التأمين الصحي للأجانب، غادر نحو 323 ألف عامل المملكة منذ بداية العام. لذا، نتوقع أن يبلغ إجمالي عدد العمال الأجانب الذين سيغادرون سوق العمل المحلي بنهاية عام 2020 نحو 1,2 مليون عامل (شكل 4). نتوقع أن تكون أكثر القطاعات تضرراً والتي ستسجل النسبة الأعلى لمغادرة الأجانب هي: الضيافة وخدمات الأغذية، والأنشطة الإدارية والمساندة (والتي تشمل أنشطة الإيجار والتأجير، ووكالات السفر، والأمن، وخدمات المياني).

العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

يُتوقع أن تكون المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قلب التأثير الاقتصادي الناجم عن جائحة فيروس (كوفيد 19) والإجراءات المتخذة لاحتواء ذلك التأثير. لقد أظهرت عمليات الإغلاق في العديد من الدول، أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تضررت من صدمات العرض والطلب التي فرضتها الجائحة، خاصة فيما يتعلق بالسيولة، مما يصعب عليها الاستمرار في دفع أجور موظفيها، والتي تعتبر، في معظم الحالات، تكلفة التشغيل الرئيسية لدى تلك المنشآت.

في المملكة، أظهرت بيانات من الهيئة العامة للإحصاء أن 41 بالمائة من إجمالي العمالة السعودية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة تتراوح أعمارهم بين 26 و35 عاماً، يشكلون الحصة الأكبر بين جميع الفئات العمرية (شكل 5). وفي الواقع، جاءت نسبة الفئة العمرية 26-35 سنة العاملة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، أعلى من النسبة التي تشكلها هذه الفئة في سوق العمل ككل (شكل 5). هذا يعني أنه في حال حدوث ارتفاع كبير في حالات إعلان الإفلاس وسط المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فإن ذلك ربما يؤدي إلى وجود تجمع أكبر من العاطلين في هذه الشريحة. مع ذلك، فإن أحد أولى الإجراءات التي اتخذتها الجهات المختصة كانت تستهدف بصورة مباشرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ولكن رغم أن هذه الشريحة ستظل تعاني على الأرجح، نتوقع أن تؤدي مثل تلك الإجراءات إلى تخفيف آثار التراجع الحاد في النشاط الناجم عن جائحة كورونا (نص مظلل 3).

بنهاية عام 2020، نتوقع أن يبلغ إجمالي عدد العمال الأجانب الذين سيغادرون سوق العمل المحلي نحو 1,2 مليون عامل.

يُتوقع أن تكون المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قلب التأثير الاقتصادي الناجم عن جائحة فيروس (كوفيد-19).

هناك نسبة كبيرة من العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة هم من شريحة الشباب.

ويرجح أن تعاني تلك الشريحة خلال تفشي الجائحة...

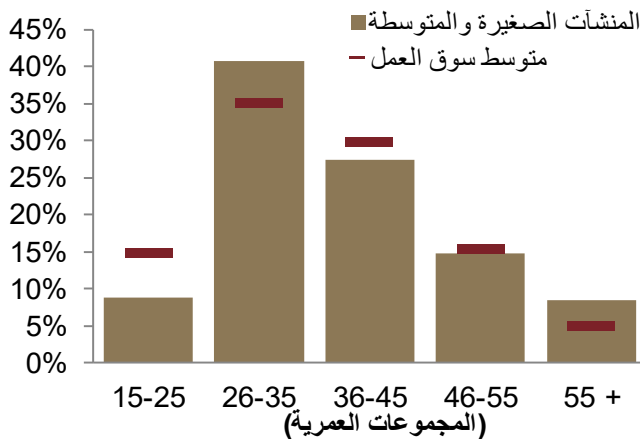
نص مظلل 3: المبادرات الرئيسية لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة

المبادرات الرئيسية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي تم الإعلان عنها في مارس:

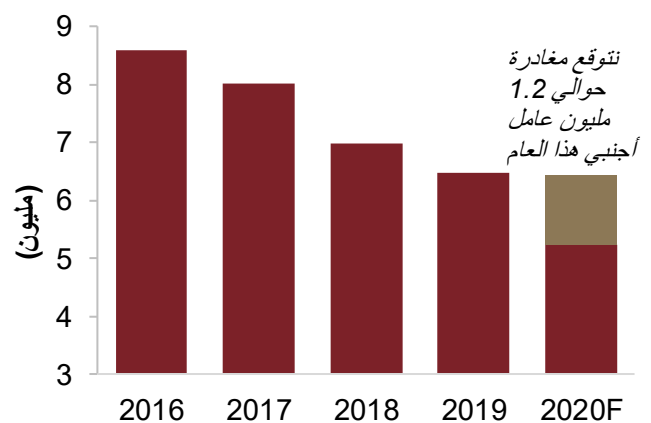
1. حزمة تحفيز "ساما" البالغة قيمتها 50 مليار ريال والتي تهدف إلى دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث سيتم تخصيص 30 مليار ريال للبنوك وشركات التمويل مقابل تأجيل دفعات القروض المستحقة على

..لكن، نتوقع أن تؤدي الإجراءات التي تم الإعلان عنها والمتعلقة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلى المساعدة في تقديم الدعم.

الشكل 5: عدد السعوديين الذين يعملون في المنشآت الصغيرة والمتوسطة حسب الفئة العمرية، مقارنة بالمتوسط في سوق العمل



الشكل 4: عدد العمالة الأجنبية في سوق العمل





- المنشآت الصغيرة والمتوسطة لمدة ستة شهور ابتداءً من تاريخه، مع تقديم 13,2 مليار ريال إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال التمويل الميسر، وستحصل المنشآت الصغيرة والمتوسطة على إعانة بقيمة 6 مليار ريال من خلال تمكين جهات التمويل من إعفاء المنشآت من تكاليف ضمانات القروض.
2. ومؤخراً، أطلقت "ساما" برنامجاً جديداً لضمان 95 بالمائة من إجمالي التمويل المقدم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالتعاون مع برنامج "كفالة"، وهو برنامج ضمان القروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وسيتم إعفاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة من مدفوعات الرسوم، وستدفع "ساما" ضمانات القروض إلى برنامج "كفالة"، نيابة عن العملاء.
3. قدم صندوق التنمية الاجتماعية السعودي 12 مليار ريال، كتمويل مباشر إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة، خاصة المشاريع متناهية الصغر.

التوقعات المستقبلية

تشير أحدث البيانات الخاصة بمسح لمؤشر مديري المشتريات غير النفطي، إلى أن الإغلاق لم يؤثر على مستوى التوظيف في القطاع الخاص بنفس مستوى الحدة التي أثر بها على مؤشر مديري المشتريات الشامل (شكل 6). وبناءً على بيانات تغطية التأمين الصحي، نتوقع أن يكون معظم التباطؤ في التوظيف الخاص بمؤشر مديري المشتريات يتصل بعمليات التسريح وسط العمالة الأجنبية، ونتوقع أن تتواصل عمليات التسريح تلك في المدى القريب.

مع مغادرة عدد كبير من الأجانب سوق العمل خلال عام 2020، هناك فرصة أكبر لإحلال السعوديين محل الأجانب في بعض القطاعات.

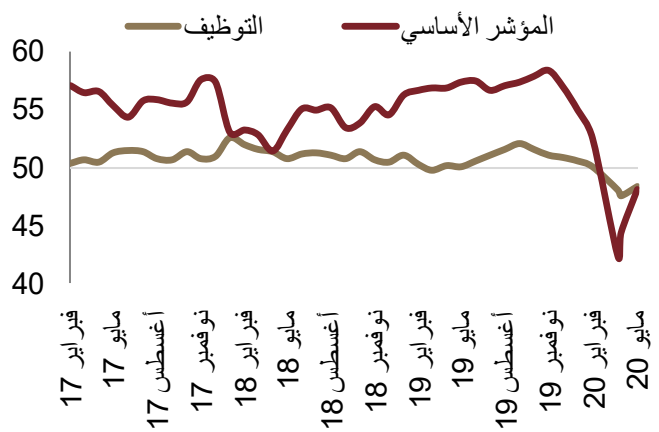
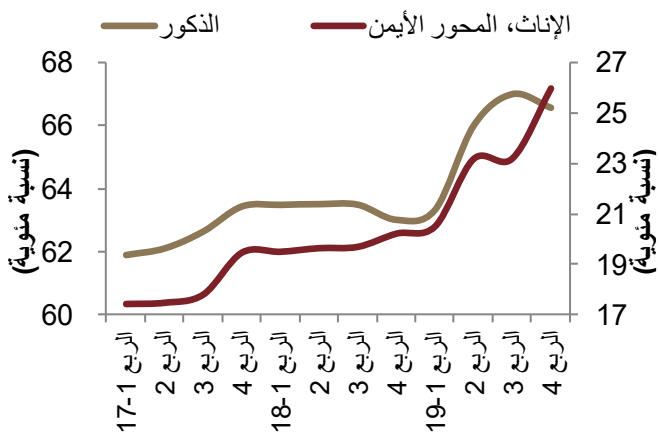
رغم أن الغموض المرتبط بفيروس كوفيد-19 سيبقى، إلا أنه من المتوقع أن تتحسن بيئة الأعمال بصفة عامة تدريجياً في النصف الثاني من عام 2020، وخاصة في الربع الأخير من العام، وسيحمل معه هذا التحسن أفقاً أفضل لتوظيف المواطنين. وعلى وجه الخصوص، مع مغادرة عدد كبير من الأجانب خلال عام 2020، هناك فرصة أكبر لإحلال السعوديين محل الأجانب في القطاعات التي أوجدت عدداً كبيراً من الوظائف للسعوديين خلال عام 2019 (شكل 7، شكل 8، ونص مظلل 4). إضافة إلى ذلك، مع بدء انتعاش الاقتصاد المتوقع في أواخر العام، يرحب أن تكون هناك زيادة كبيرة في الطلب على بعض السلع والخدمات. ويرجح أن تتيح مثل هذه الزيادة، مضافاً إليها الإجراءات الاحترازية المرتبطة بالجائحة، والتي ستحد غالباً من قدوم أجانب بتأثيرات جديدة، المزيد من الفرص للمواطنين.

كذلك، مع بدء انتعاش الاقتصاد المتوقع في أواخر العام، يرحب أن تكون هناك زيادة كبيرة في الطلب على بعض السلع والخدمات.

في نفس الوقت، رغم أننا ربما نشهد بعض التحرك في معدل البطالة وسط السعوديين خلال العام، إلا أننا نتوقع أن يبقى المعدل دون تغيير، عند حوالي 12 بالمائة، بنهاية عام 2020.

الشكل 6: بيانات مؤشر مديري المشتريات غير النفطي

الشكل 7: معدلات مشاركة القوى العاملة





نص مظلل 4: اتجاهات سوق العمل في الربع الرابع لعام 2019

أظهرت آخر بيانات للهيئة العامة للإحصاء بشأن سوق العمل، تراجع معدل البطالة الكلي إلى 12 بالمائة عام 2019، منهياً العام بتحقيق انخفاض واضح مقارنة بمعدل البطالة عام 2018، الذي كان عند 12,7 بالمائة. إضافة إلى ذلك، انخفض معدل البطالة وسط الذكور والإناث على حدٍ سواء (شكل 9)، مما أدى إلى تراجع واضح في معدل البطالة وسط الشباب (20-24 سنة)، من 36,6 بالمائة عام 2018، إلى 30,1 بالمائة عام 2019. علاوة على ذلك، واصل معدل المشاركة في القوى العاملة وسط الذكور والإناث على حدٍ سواء ارتفاعه، خاصة وسط فئة الشباب. كذلك، واصل معدل المشاركة وسط الإناث عموماً ارتفاعه، ليصل إلى 26 بالمائة عام 2019، متخطياً المستوى الذي يستهدفه برنامج التحول الوطني لوزارة الموارد البشرية وهو تحقيق نسبة 25 بالمائة بحلول عام 2020.

زيادة المشاركة في القوى العاملة

نعتقد أن الزيادة في مشاركة القوى العاملة وسط الإناث والذكور على حدٍ سواء، كانت السبب الرئيسي وراء الإبقاء على معدل البطالة دون تغيير في الربع الرابع لعام 2019 مقارنة بالربع الثالث لعام 2019. وعلى وجه الخصوص، نعتقد أن ارتفاع معدل مشاركة القوى العاملة يعود إلى زيادة عدد الوظائف التي تم طرحها في القطاعات التي شهدت مستويات عالية من النمو في أواخر عام 2019، وبصفة خاصة السياحة، والترفيه، والخدمات الاجتماعية.

انخفاض عدد الأجانب الذين غادروا سوق العمل

خلال عام 2019، غادر نحو 445 ألف عامل أجنبي سوق العمل، مقارنة بـ 1 مليون عام 2018، مما أدى إلى ارتفاع إجمالي عدد الأجانب الذين خرجوا من سوق العمل خلال الأعوام الثلاثة الماضية إلى ما يقارب 2 مليون عامل. وقد ارتبطت مغادرة هؤلاء الأجانب في الغالب برسوم العمالة الأجنبية، والتي بدأ تطبيقها في يناير 2018، والآن بلغت معدلها الأقصى.

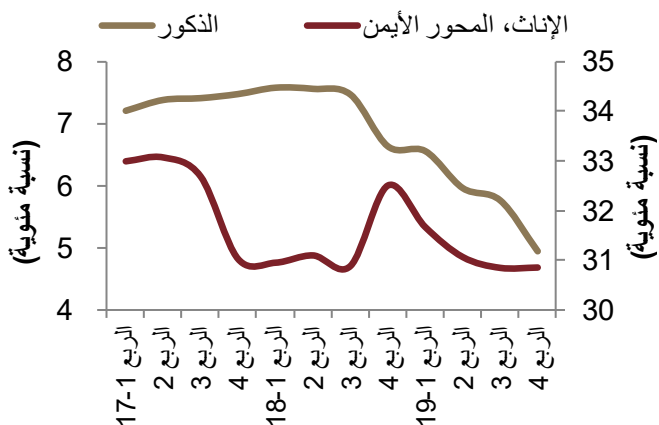
ولكن، في نفس الوقت، يبدو أن عدد تأشيرات العمل الجديدة التي صدرت عام 2019 تعتبر هي الأعلى في ثلاث سنوات، حيث بلغ عددها أكثر من 1 مليون تأشيرة للقطاع الخاص عام 2019، مقارنة بـ 662 ألف تأشيرة صادرة عام 2018. وفقاً لوزارة الموارد البشرية، هذه الزيادة في التأشيرات تتصل بزيادة عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة الجديدة التي دخلت السوق المحلي، إضافة إلى شركات أخرى جديدة في القطاع الخاص، مما أدى إلى زيادة الطلب على تأشيرات العمالة الأجنبية.

تراجع معدل البطالة الكلي إلى 12 بالمائة عام 2019، ليسجل انخفاضاً واضحاً مقارنة بمستواه عام 2018، الذي كان عند 12,7 بالمائة.

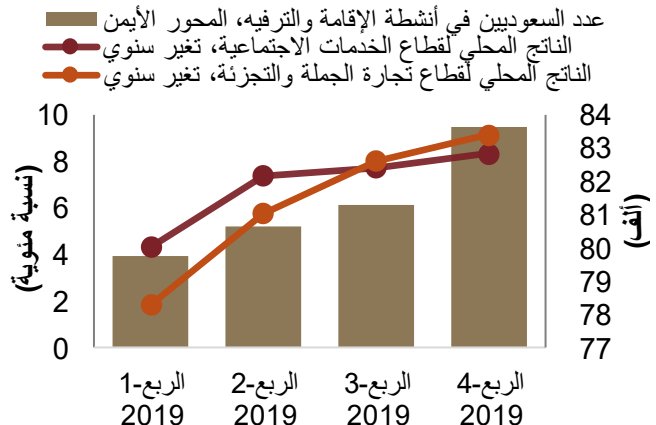
شهد الربع الرابع لعام 2019 زيادة كبيرة في مشاركة القوى العاملة.

خلال عام 2019، غادر نحو 445 ألف عامل أجنبي سوق العمل.

الشكل 9: معدل البطالة، وسط الذكور ووسط الإناث



الشكل 8: نمو التوظيف في قطاعات الترفيه، والضيافة وخدمات التغذية*



* في ظل عدم وجود بيانات محددة لنمو الناتج الإجمالي للترفيه والسياحة، نفترض أن الناتج لتلك القطاعات يتوزع بين الجملة والتجزئة والخدمات الاجتماعية.



التوظيف حسب نوع النشاط الاقتصادي

بالنظر إلى التوظيف حسب القطاعات، شهدت معظم القطاعات المسجلة لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية زيادة في عدد العاملين السعوديين عام 2019، بين الربع الأول ونهاية العام.

خلال عام 2019، شهد الاقتصاد المحلي نمواً غير مسبوق في عدد من القطاعات، تمشياً مع أهداف رؤية 2030 الرامية إلى تنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط. وشهدت قطاعات، كالترفيه، والسياحة، والفنادق، وخدمات الضيافة، زيادة في عدد العمالة السعودية خلال العام.

خلال عام 2019، شهد الاقتصاد المحلي نمواً غير مسبوق في عدد من القطاعات...

...كذلك شهد العام زيادة ملحوظة في عدد العمالة السعودية.

إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من الهيئة العامة للإحصاء، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ومنظمة العمل الدولية، وشركة جوجل، وغيرها من المصادر المحلية الأخرى، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمناً، كما أنها لا تتحمل أية مسؤولية قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.